

أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة (2004 - 2020م)

أستاذ مساعد - جامعة شندي

د. أمير سليمان مصطفى أبوقرون

أستاذ مساعد - جامعة شندي

د. ليلى علي القشطا دفع السيد

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2004-2020م وهدفت الدراسة إلى التعرف على الضرائب مفهومها أنواعها وآثارها في السودان، التعرف على الناتج المحلي الإجمالي في السودان وبيان أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في السودان خلال فترة الدراسة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير وتحليل أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5). وتوصلت الدراسة لنتائج من أهمها أن زيادة الضرائب أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة، زيادة الضرائب في السودان أدت إلى زيادة في معدل النمو في السودان خلال فترة الدراسة. تساهم الضرائب في الإيرادات الكلية بنسبه عالية وذلك من خلال ارتفاع الإيرادات الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو، العبء الضريبي

The impact of taxes on the Gross Domestic Product in Sudan in the period (2004- 2020)

Dr.Ameir Suleiman Mustafa Abugroon

Dr. Layla Ali Algashat Dafa Alseed

Abstract:

This study dealt with the impact of taxes on the gross domestic product in Sudan during the period from 2004 to 2020, The study aimed to identify taxes, their concept, types and effects in Sudan, to identify the gross domestic product in Sudan, and to indicate the impact of taxes on the gross domestic product and its growth rate in Sudan during the study period. The study relied on the descriptive analytical approach to interpret and analyze the impact of taxes on GDP in Sudan during the study period using the statistical package program (Eviews-9.5). The study reached results, the most important of which is that the increase in taxes led to an increase in the gross domestic product in Sudan during the study period, and the increase in taxes in Sudan led to an increase in the growth rate in Sudan during the study period. Taxes contribute to the total revenue at a high rate through the increase in tax revenue,

Keywords: taxes, GDP, growth rate, tax burden

المقدمة:

إن الإيرادات الضريبية باتت تشكل عنصراً مهماً في إيرادات الدول المتقدم والدول النامية على حدٍ سواء، كما أسهمت الضرائب في مختلف العالم في تحقيق خطط التنمية المطروحة من قبل الحكومات عن طريق الخدمات المختلفة التي تقدمها الدول لشتى القطاعات الاقتصادية، وبالتالي فإن للضرائب آثار على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد ازدادت هذه الآثار باتساع دور الدولة وازدياد تدخلها وتطور مفهوم المالية العامة والسياسة المالية. إن اقتصاد السودان بطبيعته يتميز بوفرة موارده الطبيعية والبشرية وهذا ما يميزه عن اقتصاديات الدول النامية ومع فقدانه لأهم مصدر من مصادر الدخل القومي وهو النفط بعد انفصال جنوب السودان أصبح من المهم جداً البحث عن مصادر بديلة وحيث أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتي تعتبر إحدى مؤشرات الاقتصاد الكلي الهامة وتعتبر من مسارات التطور في البنية الاقتصادية والتي تتأثر بدورها بتطور الضرائب وهذه الدراسة لمعرفة تأثير الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

مشكلة الدراسة:

مع تطور نواحي الحياة وظهور احتياجات مختلفة للإنسان اقتصادية واجتماعية وسياسية ظهرت أهداف مختلفة تسعى الحكومات لتحقيقها من خلال استخدام الضرائب مما كان له الأثر الأكبر في استخدام الإيرادات الضريبية مما أثر على أداء الناتج المحلي الإجمالي وتتمثل مشكلة الدراسة في تأثير الضريبة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان وعلى معدلات نمو الناتج. ولتحديد المشكلة بصورة دقيقة يمكن صياغة السؤال الرئيس ما هو أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان وتتفرع منه عدد من التساؤلات تتمثل في الآتي:

(1) هل يؤثر تغير الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي؟

(2) إلى أي مدى تؤثر الضرائب في معدل نمو الناتج؟

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية النظرية للدراسة في أهمية تأثير الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي والأهمية التطبيقية في إمكانية التوصل إلى نتائج علمية تساعد متخذي القرار في اتخاذ قرارات مناسبة تؤدي إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

التعرف على الضرائب مفهوماً وأنواعها وآثارها في السودان.

التعرف على الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

بيان أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في السودان.

فروض الدراسة:

تتمثل فروض الدراسة في الآتي:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب وإجمالي الناتج المحلي في السودان.

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لوصف بيانات الدراسة وتحليلها وبيان مقاصدها في الجانب النظري للدراسة؛ أما الجانب التطبيقي اتبعت الدراسة المنهج الإحصائي باستخدام تقدير وتحليل نتائج العلاقات بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي باستخدام الأسلوب القياسي بتحليل نماذج تصحيح الخطأ باستخدام برنامج EVIEWS.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: (طبقت الدراسة على جمهورية السودان في الفترة من 2004 إلى 2020م واعتمدت على المصادر الثانوية لجمع البيانات وهي الكتب والمراجع والدوريات والنشرات والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي وغيرها وهي فترة زمنية ذات تأثير قوي على الوضع القائم حالياً.

الحدود المكانية: جمهورية السودان

تنظيم الدراسة:

تم تقسيم الورقة لثلاثة محاور، المحور الأول المقدمة والدراسات السابقة، والمحور الثاني الإطار النظري ويشمل الضرائب والناتج المحلي الإجمالي والمحور الثالث الإطار التطبيقي ويشمل تحليل بيانات الدراسة ثم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (محمد، وفاء ، 2019م) :

تناولت الدراسة أثر الضرائب غير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (2000-2014)، وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي: ما هو أثر الضرائب غير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي. كما افترضت الدراسة عدم وجود علاقة بين الضرائب غير المباشرة والناتج المحلي الإجمالي. هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الضرائب غير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والقياسي لبناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الضرائب غير المباشرة والناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وكانت اهم نتائج البحث: وجود علاقة طردية بين الضرائب غير المباشرة والناتج المحلي الإجمالي. وأوصت الدراسة على التركيز على جانب الضرائب غير المباشرة لان لها التأثير الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي اذا ما استخدمت بكفاءة ، الاستفادة من الأموال المتحصلة من الضرائب غير المباشرة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المناطق الريفية التي تحتاج لمثل هذه الأموال في تحديث قطاع الزراعة والاهتمام به ، رفع مستوى الوعي الضريبي لدى المواطنين عن طريق البرامج التوعوية لإقناعهم بجدوى الإنفاق العام ، إنشاء مكتبة الكترونية لدى ديوان الضرائب لتوفير معلومات المطلوبة بغرض تطوير العمل الضريبي⁽¹⁾

2-دراسة (النواصرة، عبد الرحمن، 2018م) :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من (1992-2017). استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت نتائج الاختبارات للبيانات المستخدمة أن معظمها غير مستقرة عند المستوى وبحيث أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول، كما وتم استبعاد المتغير المستقل ضريبة الدخل وذلك لوجود ارتباط عالٍ بينه وبين المتغير المستقل ضريبة المبيعات، فكان لا بد من استثناء أحدهما، وأظهرت نتائج طريقة المربعات الصغرى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لضريبة المبيعات والضريبة الجمركية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث جاءت قيمة معامل التحديد 0.99 (R2)، وجاءت قيم معامل التأثير لضريبة المبيعات (0.37)، وضريبة الجمارك (0.21). وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة العمل للارتقاء بمستوى عالٍ من الخدمات الضريبية، وعلى تطوير وتحديث وتبسيط الخدمات الضريبية لتصل إلى المعايير المعتمدة دولياً، وأن يتم التركيز على الضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة التي لها مثل من المنتجات المحلية⁽²⁾.

3-دراسة (عبد المجيد، سابق، 2011م) :

استهدف البحث التعرف على مجموعة العوامل المؤثرة على الحصيلة الضريبية فيالسودان، وذلك على أساس أن حجم الحصيلة الضريبية هي حصيلة متوازعة سواء بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة فهي تمثل نسبة تكاد لا تذكر من الدخل القومي أو من المتغيرات الاقتصادية الأخرى. أما المشكلة البحثية تكمن في انخفاض مستوي الوعي الضريبي لدي الأفراد وعدم إدراكهم الحقيقي بأهمية الضرائب في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعيةالمختلفة كذلك ضعف الأجهزة الضريبية وما بها من ثغرات في التشريعات الضريبية انعكس سلبا على إجراءات الربط والتحويل. كذلك ضعف المدخرات المحلية للأفراد مما انعكس على ضعف الطاقة الضريبية للأفراد في تحمل عبء الضرائب. يهدف هذا البحث إلى تقييم العوامل التي تؤدي إلى تدني حصيلة الضرائب وبالتالي تدني الإيرادات الحكومية وقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وفقا للمعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية وإيجاد حلول لمشكلة تواضع الحصيلة الضريبية في السودان. اعتمد البحث على المنهج التاريخي الوصفي والتحليل الإحصائي والقياسي في تحليل البيانات باستخدام برنامج E.Views. يقوم البحث على فرضيات أساسية تتمحور حول ضعف التدريب والتأهيل النوعي لموظفي الضرائب وعدم كفاءة الجهاز الضريبي وما به من ثغرات في تشريعاته تؤثر على حصيلة الضرائب. ضعف المدخرات لدي الأفراد تؤثر على حجم الطاقة الضريبية وقد اتضح من نتائج التحليل قبول هذه الفرضيات. خرج البحث بعدة نتائج أهمها-1 لم يكن للحصيلة الضريبية أثر فعال في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى بعد استخراج النفط وزيادة الدخل القومي -2. عدم استقرار سعر الصرف الأجنبي في السودان له تأثير كبير على حصيلة الضرائب غير المباشرة من خلال تأثيره على وضعية ميزان المدفوعات. كذلك خرج البحث بعدة توصيات أهمها-1 السعي إلى رفع الدخل القومي الحقيقي وزيادته بمعدلات تفوق معدلات النمو السائدة حاليا من خلال جهود التنمية الاقتصادية التي تستهدف تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط -2. رفع مستوي نصيب الفرد من الدخل القومي لتزداد قدرته على الاستهلاك والادخار وتزداد طاقته الضريبية عن طريق ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه الجهات التي تؤدي إلى زيادة إشباع حاجات المواطنين من الحاجات العامة -3. رفع مستوي الوعي الضريبي لدي المواطنين عن طريق بث برامج إذاعية وتلفزيونية تجعلهم أكثر اقتناعا بجدوي الإنفاق العام فيدفعون الضرائب عن طيب خاطر ولا يتهربون منها. -4نشر الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع من خلال وضع فوائض الدخل في الأوعية المصرفية حتى تتمكن المصارف التجارية من القيام بدورها في عملية التنمية الاقتصادية⁽³⁾.

الضرائب:

تلعب الضرائب دوراً مهماً باعتبارها أهم إيراد يمكن أن تحصل عليه الدولة لسد حاجتها من النفقات .

لم تظهر الضرائب بمفهومه الحالي الأبعد أن مرت بتطورات عديدة، فالضرائب لم تكن من

قبل الأفراد الذين عاشوا على هيئة جماعات وعشائر والسبب في ذلك يعود إلى انعدام المرافق المشتركة والحاجات العامة التي تستلزم الضرائب.

وبعد تعقد الحياة والعلاقات العامة اتجه الحكام إلي فرض التكاليف الإلزامية كالدفاع والمحافظة على الأمن وتم فرض هذه التكاليف على الأموال عن طريق الرسوم مقابل ما يحصل عليه الأفراد من منفعة خاصة يتم تقديمها من خلال المرافق العامة.

مفهوم الضريبة:

قد يختلف تعريف الضريبة باختلاف النواحي التي يمكن أن ينظر من خلالها للضريبة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو قانونية ويكون أن تعرف بأنها: هي مبالغ نقديه تدفع بصوره دوريه لتمويل النفقات العامة للدولة وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدر بهذا الشأن وبشكل نهائي وبدون مقابل⁽⁴⁾. كذلك هي فريضة نقدية يلتزم الفرد بأدائها إلى الدولة وفقاً لقواعد تشريعية وبصفة نهائية لغرض تغطية النفقات العام وبدون مقابل⁽⁵⁾ أيضاً هي انتزاع من القطاع الخاص لدعم الحكومة⁽⁶⁾ وأيضاً تعرف بأنها وسيله لتوزيع الأعباء بين الأفراد توزيعاً قانونياً ودستورياً طبقاً لقدراتهم التكليفية⁽⁷⁾. كذلك تعرف الضريب بأنها استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبال مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة⁽⁸⁾

الضريبة هي استقطاع نقدي، أي مبلغ مالي يتم جبايته بواسطة السلطات العامة⁽⁹⁾ كذلك فإن الضريبة تجبى عيناً على المحصولات في ظل الإمبراطورية الرومانية⁽¹⁰⁾ إلا أن التشريعات المالية الحديثة اتجهت إلى تعميم الدفع بالنقود وشمل ذلك جميع الإيرادات بما فيها الضرائب العينية⁽¹¹⁾ ولما لها من مساوي تمثلت في:

إن تحصيل الضرائب عيناً يحمل الإدارة نفقات باهظه خاصة بالحفظ والخزن.

عدم تحقيق العدالة.

خصائص الضريبة:

الضريبة استقطاع نقدي

فريضة إلزامية تدفع قسراً.

فريضة تحددها الدولة وتدفع وفقاً للمقدرة التكليفية.

الضريبة فريضة بلا مقابل⁽¹²⁾

المبادئ الأساسية للضرائب:

تشكل الضريبة في الظروف المالية الحالية أهم مورد من الموارد المالية، كما تشكل أهم الأعباء على الممولين فمن الضروري أن يراعى التنظيم الفني للضريبة التنظيم بين المصلحة العامة ومصلحة الممولين ولهذا وضع آدم سميث أربع قواعد يلزم اتباعها وهي:

قاعدة المساواة أو العدالة: يقصد بها أن يسهم كل أعضاء الجماعة في تحمل أعباء الدولة تبعاً لمقدرتهم النسبية التي تعتمد على ثلاثة معايير وهي: الثروة - الدخل - الدخل الصافي⁽¹³⁾.

مبدأ اليقين:

تقتضي هذه القاعدة أن يكون الكلف على علمودارية كامله بميعاد الدفع وطريقته والمبلغ والمطلوب ولهذا وعلى الدولة إعلام جميع الخاضعين للضريبة بالمعلومات الكافية. مبدأ المعاملة في الدفع: ينصرف هذا المبدأ إلى ضرورة أن تكونهواعيد وإجراءات تحصيل الضريبة ملائمة للممول تقادياً لثقل عبئها عليه، إذ أن مفهوم الملائمة نسبي في الضرائب غير المباشرة ويتحمل المستهلك قدر من عدم الملائمة لكن ذلك يرجع إلى حريته في شراء سلع خاضعه لهذه الضريبة.

مبدأ الاقتصاد في الجباية: تقتضي هذه القاعدة كما حددها آدم سميث إلى ضرورة الاقتصاد في نفقات الجباية أي ضرورة أن تنظم كل ضريبة بحيث لا يزيد ما تأخذ من المنفعة المستحقة عليهم بمبلغ يزيد كثيراً عما يحصل للخرينة العمومية إلا بأقل مبلغ ممكن⁽¹⁴⁾.

الأساس القانوني لفرض الضريبة: تبين تعاريف الضريبة أن الدولة لها الحق في فرض الضريبة وهو من الحقوق الخالصة للدولة بدون منازع وعن أساس هذا الحق والتوصل إلى هذا الأساس لنقي نظره عن نشوء الضريبة في أوروبا، وقد كانت في عهد الرومان تدفع بصورة منتظمة ولكن يعاب عليها كثرة الإعفاءات، ولما كانت الضريبة اختيارية فإن ذلك كان يتطلب أخذ موافقه الشعب على دفعها كما هو الحال في فرنسا وبذلك تحولت الضريبة من شكل إعانات أو هبه إلى فريضة تقدرها السلطة العامة بصورة دائمة وتجبى سنوياً، إلا أن المفكرين أراذوا تقييد هذه السلطة مما دفعهم إلى وضع النظريات التي تتطلب كل منها شروطاً أو قيوداً معينه، ولتفسير هذا الأساس تستند السلطة في فرضها للضرائب لهذه النظريات:

نظرية العقد الاجتماعي (المنفعة أو المبادلة)

نظرية التضامن الاجتماعي⁽¹⁵⁾.

التقسيمات العامة للضرائب:

الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

لقد اعتمد الفكر المالي على التفرقة بين الضريبة المباشرة وغير المباشرة على ثلاثة معايير:

المعيار الإداري: للتفرقة بين نوعي الضريبة يرى علماء المالية أن الضريبة المباشرة إذا كانت عن طريق جداول اسمية تدرج فيها أسماء الخاضعين للضريبة ومقدار المادة والمبلغ الواجب تحصيله وتاريخ الاستحقاق وتعتبر غير مباشرة إذا لم تحصل هذه الطريقة، ويعاب على هذا المعيار أنه غير علمي ولا بد أن يراعي اختلاف طبيعة الضريبة لا في أساليب تحصيلها فقط⁽¹⁶⁾.

معيار راجعية الضريبة: وتعني الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة بصفه نهائية أي ما يعرف بظاهرة استقرار الضريبة، أذ أنه ليس من الضروري أن الذي يتحمل العبء في النهاية هو نفسه الملتزم قانونياً بأدائها وعلى ضوء هذا تفرق الإدارة بين شخصين: 1. المالك القانوني: وهو شخص وسط تفرض عليه الضريبة ثم ينقلها لشخص آخر وذلك بدمج ثمنها في السلعة. 2. المالك الحقيقي:

هو الشخص الذي لا يتعامل مع الإدارة الجبائية، مكلفاً حقيقياً ولكنه يتحمل عبء الضريبة بصفه نهائية.

معيار الثبات أو عرضية المادة الخاضعة للضريبة: وفيه تكون الضريبة مباشرة إذا فرضت على ماله تتسم بالثبات أو الاستقرار النسبيين كالضريبة العقارية، وتعتبر غير مباشرة إذا كانت مفروضة على وقائع وتصرفات عريضة غير متوقعة كنقل الملكية.

الضرائب النسبية التصاعديّة:

يقصد بالضرائب النسبية هي تلك الضرائب التي تفرض على الدخل والثروة بنسبه معينه أو سعر محدد ويكون السعر ثابت، تميزت هذه الضريبة بالسهولة في تطبيقها لكنها بعيدة عن مبدأ العدالة خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتفاوت في الدخل. أما الضرائب التصاعديّة يقصد بها الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة وعائها، ومن مزاياها تحقيق مبدأ العدالة⁽¹⁷⁾.

الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

الضرائب العينية يقصد بها الأشياء المادية أي الحقيقية تنصب على المال كوعاء لها ودون اعتبار لشخصه مالكة فالضريبة العقارية وحقوق التسجيل هي ضرائب حقيقية، يتسم هذا النوع بسهولة تطبيقها وغزارة حصيلتها لأنها تقتصر على المال فقط، ويعاب عليها أنها تؤخذ بنظام نسبي واحد وقد لا تحقق العدالة وغير مرنة.

أما الضرائب الشخصية فهي تنصب على المال أيضاً كوعاء للضريبة لكن مع الأخذ مراعاة ظروف الممول الشخصية والاجتماعية والاقتصادية وتعد أكثر عدالة⁽¹⁸⁾

التقسيم الاقتصادي للضريبة:

الضرائب على الدخل:

مع التطور والتوسع التجاري ظهرت أنواع جديدة من دخول الثروة المنقولة لم تتناولها الضرائب قديماً وأنها ذات إيرادات غزيرة للخزينة العامة للدولة، كما يعد الدخل أفضل مقياس لقدرة الأفراد على دفع الضرائب.

الضريبة على الدخل:

تقدر الضريبة على أساس ما يحققه المكلف منها خلال فترة زمنية سواء كانت جهرًا أم سرًا، ومن خلال التعريف يمكن التمييز بين نوعين من الضريبة على الدخل: ضرائب نوعيه وضرائب عامه، الضريبة النوعية أو على فروع الدخل وتمس كل نشاط يمارسه المكلف على حده، أما الضرائب العامة فتتناول جميع عناصر دخل المكلف على اختلاف أنواعها⁽¹⁹⁾.

الضرائب على رأس المال:

رأس المال هو جملة الأموال العقارية أو المنقولة من طرف شخص في لحظة معينة، والضرائب التي تفرض على رأس المال وهي ثلاثة أنواع:

الضريبة على تملك رأس المال: وهي استثنائية غير دورية تفرض في ظروف معينه وتكون بسعر مرتفع يؤخذ على هذه الضريبة أنها: تؤدي إلى الإنقاص من المقدرة الإنتاجية

إنها تضعف من ميل الأفراد إلى الادخار وبالتالي الاستثمار.
الضريبة على الزيادة في قيمة رأس المال: تحدث في قيمة رأس المال سواء كان في شكل أموال عقارية أو في أموال منقولة أو زيادة في قيمة العقار.
الضريبة على التركات: يقصد بها تلك الضريبة التي تفرض على انتقال رأس المال من المورث إلى الموصلهم.

الضرائب على الإنفاق:

هذا النوع يمس الفرد لحظة استعماله للثروة من أجل تلبية حاجاته والحصول على خدمة معينة ويتوقف حجمها على حجم الاستهلاك وهذا النوع من الضرائب يشمل عدة أشكال منها:
الضريبة المتدرجة: تقوم بإخضاع جميع المراحل التي يمر بها الإنتاج⁽²⁰⁾.
الضريبة الوحيدة: تقوم بإخضاع مرحلة واحدة من مراحل الإنتاج.
الضريبة على القيمة المضافة: وهي تلك التي تفرض على القيمة الكلية لسلمه أو خدمة بل على الإضافات المتتالية في قيمتها⁽²¹⁾.

الضرائب الجمركية:

وهي أهم أنواع الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك وتفرض على السلع التي تجتاز حدود الدولة للاستيراد أو التصدير، وقد تفرض إما على قيمة السلعة بنسبة مئوية وتكون قيمة أو تفرض مبلغ معين على الوحدة وتكون نوعية.

الضرائب على الاقتصاد والاستثمار القومي:

من الضروري أن تتدخل الدولة في تمويل التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان المتخلفة وأن نقص رأس المال ينتج عنه ضعف الاستثمارات الذي يجعل سرعة التطور الاقتصادي ضعيفة، وتبرز كفاءة الضريبة كوسيلة مالية محبذة لإسهامها في تغطية نفقات الهياكل القاعدية، كما يمكن للضريبة أن تؤدي إلى تطور القطاعات التي تتميز بإنتاج ضعيف بزيادة نفقات الاستثمار، حيث تعتبر السياسة الضريبية أداة قوية لتنمية الإيرادات العامة للدولة وذلك بتطبيق سياسة مالية مخطط لها⁽²²⁾.

الناتج المحلي الإجمالي:

يهدف المجتمع - أي مجتمع - إلى الوصول بنتائج المحلي إلى أعلى المستويات الممكنة، فهذا هو السبيل إلى الوصول بنصيب الفرد منه (الناتج المتوسط الدخل المتوسط) إلى أعلى مستوى ممكن، وهما المؤشران الدالان على مستوى المعيشة، لذا كان من الطبيعي أن يعد الناتج الإجمالي للمجتمع محور الاهتمام، ويعمل الاقتصاديون على قياسه، وتتبع معدلات نموه، ولذلك أصبح إدراك حجم الناتج المحلي من أهم المعلومات التي يجب أن يلم بها الباحث الاقتصادي.
لعل أكثر الرموز استخداماً في الاقتصاد الكلي هو (GDP) الذي هو اختصار للناتج المحلي الإجمالي، الذي هو أيضاً عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة (السلع والخدمات

النهائية) في السوق (القيمة السوقية) خلال فترة زمنية معينة عادة سنة إن إجمالي الناتج المحلي هو قيمة السلع النهائية والخدمات؛ التي يشتريها المستخدم النهائي خلال فترة زمنية محددة، ومن الضروري ملاحظة الآتي:

يتم استبعاد المعاملات التجارية غير الإنتاجية من إجمالي الناتج المحلي، بالتالي يتم استبعاد المعاملات التجارية المالية، ومبيعات السلع التي تم إنتاجها في فترات سابقة.

يتم استبعاد المنتجات الوسيطة أو مكونات السلع والخدمات النهائية؛ لتجنب الحساب المزدوج، ويلاحظ أن قيمة المنتجات الوسيطة تظهر بالفعل في قيمة المنتجات النهائية⁽²³⁾.

كذلك هو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية؛ التي تنتج داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو الأجانب ولهذا يطلق عليه الناتج الجغرافي⁽²⁴⁾.

كذلك يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال السنة عادة، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد، بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب. وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد⁽²⁵⁾.

أيضاً يعرف بأنه القيمة الاسمية أو الحقيقة للسلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو لإقليم ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة، بغض النظر إن تم هذا الناتج في الداخل أو الخارج⁽²⁶⁾. كذلك يعرف بأنه قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها؛ سواء كانت استهلاكية التي تستخدم بغرض الاستهلاك أو سلعاً استثمارية، تستخدم لأغراض الإنتاج التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، سنة في الغالب⁽²⁷⁾. وهو كذلك مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها عن طريق عوامل الإنتاج الوطنية، خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة⁽²⁸⁾. أيضاً هو مجموع القيم المضافة الإجمالية المحققة في القطاعات داخل الحدود الجغرافية للبلد؛ بمساهمة عوامل إنتاج وطنية وغير وطنية، أي مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات؛ ناقصاً قيمة الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الإنتاج⁽²⁹⁾.

طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل الناتج المحلي المحور الأساسي وحجر الزاوية في تقدير حسابات الدخل القومي والإنفاق. ويمكن قياس الناتج المحلي لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن

(عادة عام) باستخدام الطرق (المقاييس) التالية⁽³⁰⁾:

طريقة الإنتاج (القيمة المضافة) والمنتج النهائي.

طريقة الدخل (عوائد عناصر الإنتاج).

طريقة الإنفاق.

1/ طريقة الإنتاج (القيمة المضافة) والمنتج النهائي:

يتضمن الناتج بموجب هذه الطريقة كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة

زمنية معينة (عادة سنة) وبما أن هذه الطريقة تتضمن تحديد الناتج المحلي على أساس جمع قيمة المنتجات النهائية المتحصلة خلال فترة زمنية معينة؛ يجب الانتباه إلى خطر تكرار الحساب. فحساب قيمة الدقيق يجب ألا يتكرر عند حساب قيمة الخبز الذي يدخل في صنعه. كما أن حساب قيمة الحديد يجب ألا يتكرر عند حساب قيمة السيارات التي يدخل في تركيبها. ولتفادي خطر تكرار حساب السلع في تقدير الناتج المحلي؛ نلجأ عادة إلى استعمال إحدى الطريقتين⁽³¹⁾:
أ/ طريقة القيمة المضافة:

نعني بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة ونستخلص من تعريف الناتج المحلي ما يلي:

1. أن الناتج المحلي يحتوي على القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات، وهذا يعني عدم احتساب السلع الأولية والسلع الوسيطة ضمن إجمالي الناتج المحلي؛ لأنها احتسبت ضمن قيم السلع النهائية، واحتسابها مرة أخرى ضمن الناتج المحلي يؤدي إلى ازدواجية في الحساب⁽³²⁾ ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

جدول رقم (1/2/3)

مراحل إنتاج الثوب والقيمة المضافة

مراحل الإنتاج	قيمة المبيعات (1)	تكلفة مستلزمات الإنتاج الوسيطة (2)	القيمة المضافة (3)
قطن خام (سلعة أولية)	20	0	20
منسوجات (سلعة وسيطة)	30	20	10
ملابس (سلعة نهائية)	50	30	20
	100 جنيه		50 جنيه

المصدر: داؤود، حسام علي، 2010م. مبادئ الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان. ص 75

نلاحظ من الجدول أن المزارع قام ببيع القطن بمبلغ 20 جنيه، وهذه أول مرحلة من مراحل الإنتاج وهي السلعة الأولية. وحيث أن المزارع هو المنتج الوحيد لهذه العملية فيكون ما أضافه إلى الإنتاج 20 جنيه، وهي قيمة القطن التي دفعها مصنع النسيج. في المرحلة الثانية يقوم مصنع النسيج بتصنيع القطن وتحويله إلى قماش وبيعه بمبلغ 30 جنيه، فيكون قد أضاف 10 جنيهات إلى قيمة السلعة الأولية. وفي المرحلة الثالثة يأتي دور الخياط الذي يخطط القماش ويحوه إلى ثوب وبيعه بمبلغ 50 جنيه، فيكون قد أضاف 20 جنيه إلى قيمة السلعة الأولية. لو جمعنا القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج؛ حصلنا على قيمة الثوب وهي قيمة السلعة النهائية 50 جنيه. أما لو جمعنا قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل الإنتاج فأصبح لدينا مبلغ 100 جنيه وهو ضعف ثمن الثوب. لذلك فإن جمع قيمة البيع لكل مرحلة من مراحل إنتاج

السلعة يعطينا قيمة مضافة؛ لأنها تحتسب في قيمة السلعة أكثر من مرة. وتفادياً لهذه الازدواجية في الحساب تحسب قيمة الناتج المحلي؛ إما عن طريق القيمة النهائية للسلعة (السلعة النهائية) × سعر السوق) أو عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة.

القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج
القيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج.

1. الناتج المحلي يمثل تدفقاً يعبر عما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال السنة. أي أنه في نهاية كل سنة يتم حساب الناتج المحلي من السلع النهائية والخدمات وتقوّم بسعر السوق. لكن هذا التقويم يُوجد مشكلة تتعلق بمقارنة الناتج المحلي لسنة معينة بسنة أخرى؛ وذلك بسبب التغير في الأسعار، هذه المشكلة أمكن التغلب عليها باستخدام الأرقام القياسية للأسعار للتوصل إلى القيمة الحقيقية للناتج المحلي كما سنرى.

2. الناتج المحلي يحتوي على القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال السنة المعنية، بمعنى أن السلعة المنتجة عام 2004م إذا بيعت عام 2005م فعملية البيع لا تدخل ضمن الناتج المحلي لعام 2005م لأن قيمة السلعة قد احتسبت ضمن قيمة الناتج المحلي لعام 2004م وعملية البيع التي حدثت تعد تحويلاً في الملكية.

3. السلع النهائية والخدمات التي تدخل في حساب الناتج المحلي هي التي تدخل إلى السوق وتقوّم بسعر السوق. لكن في الواقع هناك العديد من السلع التي لا تدخل إلى السوق إنما يستهلكها المنتج في مكان الإنتاج. وهذه يتم تقديرها وإضافتها إلى الناتج المحلي. وكذلك بعض الخدمات كخدمات ربة المنزل وخدمات الكهرباء في منزله، فمثل هذه لا تدخل في حساب الناتج المحلي لصعوبة تقديرها.

ب/ المنتج النهائي:

تتمثل هذه الطريقة في إضافة جميع السلع النهائية والخدمات المباعة للمستهلكين، وإلى الحكومة والعالم الخارجي⁽³³⁾. ويتم بهذه الطريقة قياس الناتج المحلي عند منبعه لأي منتج عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية، لذا يمكن قياس الناتج على أساس أنه مجموع قيم ما تم إنتاجه من مختلف السلع والخدمات النهائية، حيث يتم إضافة كل قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام) وعادة ما يتم تقدير قيمة الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة بالأسعار الجارية، أي على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير. وبمقتضى هذه الطريقة يجري حصر كميات السلع والخدمات النهائية المنتجة في المجتمع خلال العام، ثم ضرب كمية كل سلعة أو خدمة في سعرها بالسوق للوصول إلى قيمتها النقدية، وجمع قيم مختلف السلع والخدمات نصل في النهاية إلى قيمة الناتج المحلي مُقوّم بأسعار السوق⁽³⁴⁾.

2. طريقة الدخل:

من تعريف الدخل المحلي نستنتج أنه لا بد أن يساهم عنصر الإنتاج في إنتاج الناتج المحلي حتى يمكن احتساب ما تحصل عليه من دخل ضمن الدخل المحلي. فمدفوعات الضمان الاجتماعي لا تدخل ضمن قيمة الدخل المحلي، وكذلك انتقال ملكية أصل من الأصول.

العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج والتي تدخل في حساب الدخل المحلي هي⁽³⁵⁾:

1. تعويضات الموظفين: وهي عبارة عن إجمالي الأجور والرواتب التي يتقاضاها الموظفون، بالإضافة إلى كل من الأجور والرواتب الإضافية.
2. الفوائد: والمقصود بها مدفوعات فوائد الشركات، مع استثناء مدفوعات فوائد الحكومة.

إيرادات الإيجارات: وتشمل إيجارات المساكن والمحلات التجارية والمزارع، إضافة إلى القيمة التقديرية لإيجارات المساكن التي يقطنها أصحابها وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف.

دخول أصحاب الأعمال الصغيرة: كالبقالات والمطاعم.

دخل الملاك: أي أرباح الشركات الفردية.

أرباح الشركات، والتي تشمل كلاً من الضرائب المفروضة على دخول الشركات، حصص الأرباح، والأرباح غير الموزعة.

الضرائب غير المباشرة.

إجمالي الدخل المحلي وصافي الدخل المحلي:

لكي نحصل على إجمالي الدخل المحلي؛ لا بد أن نضيف إلى صافي الدخل المحلي الضرائب غير المباشرة وإهلاك رأس المال ثم نطرح منه الإعانات الإنتاجية، وهو ما يسمى بإجمالي الناتج المحلي بسعر السوق.

الضرائب غير المباشرة تشمل الضريبة على الإنتاج والضريبة على المبيعات، وهي ضرائب يدفعها المنتج وتدخل ضمن تكلفة الإنتاج ويتحمل المستهلك الجزء الأكبر منها. وعلى ذلك فهي لا تمثل دخلاً لأي عنصر إنتاجي، ولا تدخل ضمن صافي الدخل المحلي، وإنما ضمن إجمالي الدخل المحلي. الإعانات الإنتاجية تطرح من صافي الدخل المحلي لأنها عبارة عن مدفوعات تدفعها الدولة لمنتجات السلع الحيوية؛ بغرض جعل أسعارها في متناول ذوي الدخل المحدود. أما إهلاك رأس المال فهو تكلفة ولا يعد دخلاً لأي عنصر من عناصر الإنتاج، لذلك يحسب ضمن إجمالي الدخل المحلي وليس ضمن صافي الدخل المحلي. إذن

إجمالي الدخل المحلي (إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق) = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + إهلاك رأس المال - الإعانات الإنتاجية.

3. طريقة الإنفاق:

تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع، وحسب هذه الطريقة ينظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات؛ التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن (عام)⁽³⁶⁾. ويتكون الاقتصاد من أربعة قطاعات، لكل منها نوع معين من الإنفاق. مجموع هذه الاتفاقات يكون إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي على الناتج المحلي، الذي لابد أن يتساوى مع إجمالي الناتج المحلي. هذه الأنواع من الإنفاق هي:

الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

يعادل هذا الإنفاق القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات؛ التي يبتاعها القطاع العائلي والمؤسسات التي لا تعمل بهدف الربح. وكذلك قيمة السلع والخدمات التي يتلقاها القطاع العائلي كنوع من الدخل العيني. وينقسم الإنفاق الاستهلاكي الشخصي إلى ثلاثة أقسام هي السلع المعمرة، السلع غير المعمرة والخدمات⁽³⁷⁾.

الإنفاق الاستثماري:

حيث يمثل إنفاق القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية. وهي السلع والعدد والآلات التي من صنع الإنسان، ويعاد استخدامها في إنتاج السلع الأخرى. وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الاستثماري يمثل الإحالات أو الإضافات إلى رصيد الأمة من سلع رأس المال، بما في ذلك المصانع والآلات والمعدات والمخزون منها وغيرها من الأصول الإنتاجية غير البشرية⁽³⁸⁾.

ج. الإنفاق الحكومي:

يشمل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات مثل: التعليم وخدمات الشرطة، والصواريخ، والمباني، وتوليد القوى الكهربائية، والخدمات الطبية، والقانونية والمحاسبية⁽³⁹⁾.

د. إنفاق القطاع الخارجي:

ويشمل الصادرات من السلع والخدمات المنتجة محلياً، والواردات من السلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد. والفرق بين الصادرات والواردات يمثل صافي الإنفاق الخارجي، وهو الذي يدخل ضمن إجمالي الإنفاق الكلي، إذن إجمالي الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = إجمالي الناتج المحلي = إجمالي الدخل المحلي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي.

أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2004-2020م

1/ الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل:

تعتمد الدراسة على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج تتسم بالدقة ويتم ذلك من خلال اتباع المراحل التالية:

المرحلة الأولى:

تم وصف بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة باستخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية. ومن ثم اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية

المستخدمة في الدراسة، لتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، تم استخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) Augmented Dickey Fuller.

وتعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة إذا (Stationary) إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

ثبات متوسط القيم عبر الزمن.

ثبات التباين عبر الزمن.

أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.

المرحلة الثانية:

بعد التأكد أن السلاسل الزمنية مستقرة ومن نفس الرتبة، نتحول إلى اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون، ويقوم تحليل التكامل المشترك بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية. ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى بالتكامل المشترك وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات لا بد أولاً من إزالة مشكلة عدم السكون وذلك باستخدام اختبارات جذور الوحدة.

المرحلة الثالثة:

يتم فيها استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correction Model) لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي أن هذا الاختبار له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation).⁽⁴⁰⁾ ولتطبيق الاختبارات السابقة يتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews.9.5).
2/ النماذج المستخدمة لقياس أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2004.2020م:

لقياس أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2004.2020م فقد تم بناء النماذج الموضح أدناه.

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 T + \mu \dots \beta_1 > 0 \dots (1)$$

$$GR = \alpha_0 + \alpha_1 T + \mu \dots \alpha_1 > 0 \dots (2)$$

حيث أن: GDP ≡ الناتج المحلي الإجمالي، T ≡ الضرائب، GR ≡ معدل النمو.

β_0, α_0 ≡ ثابت النموذج (الجزء المقطوع من النموذج)

β_1, α_1 ≡ معاملات النموذج والإشارات المتوقعة لها كما موضحة في النموذج أعلاه.

3/ اختبار سكون بيانات الدراسة:

يعتبر شرط السكون مهم لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، ويتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص غير الساكنة

(non.Stationary) لمتغيرات السلسلتين الزمنيتين على حد سواء في المستويات (levels) من خلال الاختبارات التالية:

اختيار ديكي فوللر الموسع (ADF)، حيث يستخدم هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه. والصيغة الرياضية العامة لاختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) هي كالآتي:

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

وبتطبيق هذا النموذج على البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي تم الحصول على البيانات الموضحة في الجدول التالي رقم (1):

جدول رقم (1) نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)

الفرق الثاني		المتغير
Probability	t.Statistic	
0.0000	7.971201.	T
0.0048	10.515359.	GDP
0.0000	7.473926.	GR
2.740613.		% 1
1.968430.		% 5
1.604392.		% 10
		القيم الحرجة

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج E.views - 2022م

من خلال الملاحظة على الجدول رقم (1) أوضحت نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع أن بيانات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الثاني عند مستوي معنوية 1%. بعد التأكد من استقرار بيانات المتغيرات في مستوى واحد يمكن قياس العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات.

4/ قياس العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة (التكامل المشترك):

تم استخدام اختبار جوهانسون (Johansen) للتكامل المشترك لقياس العلاقة طويلة المدى، والذي يتفوق على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مساراً للشك والتساؤل.

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية

جوهانسون (Johansen) و (جوهانسون - جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالآثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل - غرانجر، - Engle Granger) ذات الخطوات.

وتعتبر منهجية " جوهانسون " و"جوهانسون - جوسليوس " اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0 < r < \eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) maximum وهما اختبار الأثر (trace test) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}). ويعرف اختبار الأثر (مجموع القطر الرئيس) بـ:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=1}^n \log(\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r =$ (حيث $r = 0, 1, 2$).

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r =$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r + 1$.

جدول رقم (2): نتائج اختبار جوهانسون (Johansen) للتكامل المشترك

النتيجة	Stat	% C V5	Prob.**
None *	42.10135	29.79707	0.0012
At most 1	10.64229	15.49471	0.2345
At most 2	4.544793	3.841466	0.0330
وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%			

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views 2022م

أوضحت نتائج اختبار جوهانسون (Johansen) للتكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة ويظهر ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (2) وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والذي يعني أن متغيرات الدراسة تحقق التوازن في المدى الطويل.

5. نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model.ECM) :

يتميز نموذج تصحيح الخطأ عن نموذج إنجل غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدره في النموذج أكثر اتساقاً من الطرق الأخرى مثل طريقة إنجل. غرانجر (Engel Gran-

(ger 1987) وجوهانسون (Johansen 1988)، ولاختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين المتغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (قصيرة وطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواءً كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، ولا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسون للتكامل المتزامن⁽⁴²⁾

3/ تقدير العلاقة بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في السودان:

تقدير العلاقة بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي في السودان:

$$(GDP = \beta_0 + \beta_1 T + \mu \dots \beta_n > 0 \dots (1)$$

لقياس أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (2004.2020م) تم

تطبيق نموذج تصحيح الخطأ وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (1)

	CointEq1	CointegratingEq:
	1.000000	GDP(.1)
	11.70069	T(.1)
	(1.23863)	
	[9.44650]	
	44637.73	C
	(31453.5)	
	[1.41917]	
D(T)	D(GDP)	Error Correction:
0.093252	.0961274	CointEq1
(0.03670)	(0.47390)	
[2.54124]	[.2.22842]	
0.577890	0.910539	R.squared
7.529782	55.97906	F.statistic
9	Number of coefficients	

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج 2020.E.views

[] هي قيم T المحسوبة. () الانحراف المعياري.

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام ثلاثة معايير والتي تشتمل على

معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي.

معيار النظرية الاقتصادية:

المعيار الاقتصادي أو الفحص الاقتصادي يتعلق بالتحقيق من انطباق النتائج مع افتراضات النظرية الاقتصادية من خلال هذا الفحص يتم التأكد من نوع علامة المعامل coefficient وحجمه إذا جاءت العلامة مطابقة حجماً واتجاهاً للنظرية الاقتصادية اعتمدت النتيجة اقتصادياً.⁽⁴³⁾ يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدر في الجدول رقم (3) أن إشارة معلمة المتغير المستقل (الضرائب) بلغت (11.70069) وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية. وهذا يدل على أنه كلما كانت هناك زيادة في الإيرادات الضريبية في السودان تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي هنالك علاقة طردية بين الضرائب في السودان وإجمالي الناتج المحلي السوداني خلال الفترة 2004.2020م.

المعيار الإحصائي: بعد التأكد من معقولية التقديرات لمعاملات النموذج من الناحية الاقتصادية يأتي دور الاختبارات الإحصائية التي تقرر في ضوءها أمرين على جانب كبير من الأهمية. مقدرة النموذج على تفسير الظاهرة محل البحث. مدى الثقة في تقديرات معاملات النموذج وذلك باستخدام معامل التحديد والخطأ المعياري⁽⁴⁴⁾

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) قيمة اختبار (F) دللت عن المعنوية الشاملة للنموذج. كما بلغت الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة للمتغير المستقل (الضرائب) (55.97906) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية التي بلغت (2.40).

المعيار القياسي:

في الجدول رقم (3) أوضحت قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل المضمن في النموذج يفسر نسبة 91% من المتغير التابع وبقيّة التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج. ومعامل سرعة التكييف للنموذج بلغت. (0.961274) ومن خلال قيمة (T) المحسوبة له التي بلغت. (2.22842) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية المقابلة البالغة (2.13) ، مما يشير إلى أنها معنوية إحصائياً، وهو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكييف للمتغيرات بمعنى أنه إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني فهي تحتاج إلى فترة تقدر بـ 9 سنوات للرجوع إليها.

2. تقدير العلاقة بين الضرائب ومعدل النمو في السودان:

$$GR = \alpha_0 + \alpha_1 T + \mu \dots \alpha_1 > 0 \dots (2)$$

لقياس أثر الضرائب على معدل النمو في السودان تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (2)

	CointEq1	CointegratingEq:
	1.000000	GR(.1)
	6.1105	T(.1)
	(4.8451)	
	[1.28451]	
	0.072487	@TREND(04)
	.7.613415	C
D(T)	D(GR)	Error Correction:
.1049.872	.0.567348	CointEq1
(1999.16)	(0.26618)	
[.0.52516]	[.2.14141]	
0.514730	0.592371	R.squared
2.386597	3.269726	F.statistic
12	Number of coefficients	

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج EViews 2020.

[] هي قيم T المحسوبة. () الانحراف المعياري.

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام ثلاثة معايير والتي تشمل على معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي. معيار النظرية الاقتصادية:

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدر في الجدول رقم (4) أن إشارة معلمة المتغير المستقل (الضرائب) بلغت (6.1105) متوافقة مع النظرية. وهذا يدل على أنه كلما كانت هناك زيادة في الضرائب في السودان تؤدي إلى زيادة في معدل النمو في السودان أي هنالك علاقة طردية.

المعيار الإحصائي:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) قيمة اختبار (F) دلت عن المعنوية الشاملة للنموذج. كما بلغت الإحصائية (FStatistic) المحسوبة للمتغير المستقل (هوامش المراهجات) (3.269726) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية التي بلغت (2.40).

المعيار القياسي:

في الجدول رقم (4) أوضحت قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل المضمن في النموذج يفسر نسبة 60% من المتغير التابع وبقيّة التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج أو نتيجة للصدفة والخطأ العشوائي، ومعامل سرعة التكيف للنموذج بلغت (0.567348).

ومن خلال قيمة (T) المحسوبة له التي بلغت (2.14141) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية المقابلة البالغة (2.13)، مما يشير إلى أنها معنوية إحصائياً، وهو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكيف للمتغيرات بمعنى أنه إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني فهي تحتاج إلى فترة تقدر بـ 12 سنة للرجوع إليها.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة والتي تناولت أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (2004-2020م) وقد حاول الباحثان التعرف على تأثير الضرائب بصورة أكثر دقة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان باستخدام بيانات أكثر دقة ومصداقية، وتم استخدام برنامج E.views كأداة للدراسة وتحليل بياناتها وتم التوصل لعديد النتائج ومن ثم أوصى الباحثان ببعض التوصيات، حيث لا يخفى أهمية الضرائب ومدى تأثيرها على الاقتصاد الكلي.

النتائج:

من خلال دراسة أثر الضرائب على الناتج المحلي في السودان خلال الفترة 2004-2020م وعلى ضوء التحليل التطبيقي والنظري خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

1. زيادة الضرائب أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة.
2. زيادة الضرائب في السودان أدت إلى زيادة في معدل النمو في السودان خلال فترة الدراسة.
3. تساهم الضرائب في الإيرادات الكلية بنسبه عالية وذلك من خلال ارتفاع الإيرادات الضريبية.

التوصيات:

1. زيادة كفاءة الأجهزة المسئولة عن عملية تقدير وإدارة الضرائب ومدها بالمعينات اللازمة.
2. توعية المستهدفين بأهمية الضرائب وتعريفهم بمدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
3. تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي والإداري للحد من التهرب الضريبي.

الهوامش:

- (1) محمد، وفاء حسن علي، 2019م، أثر الضرائب غير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (2000 - 2014)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة النيلين، السودان
- (2) النواصرة، عبدالرحمن محمود محمد، 2018م، أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة 1992-2017م، بحث منشور، جامعة آل البيت، الأردن
- (3) عبد المجيد، سابق عبد الله، 2011م، العوامل المؤثرة في الحصيلة الضريبية في السودان -1985م-2010م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان، الخرطوم.
- (4) دراز، حامد عبد المجيد، وسعيد عبد العزيز عثمان. 2002م. مبادئ المالية العامة. الدار الجامعية. الإسكندرية، ص11.
- (5) أبو جبارة، هاني. 1976م. ضريبة الدخل في الأردن أهدافها وإنجازاتها. مطابع الجمعية العلمية الملكية. عمان، ص13.
- (6) J. Pratt & W. Kulsrud, Individual Taxation, 12 edition, Irwin Taxation Series, 1994, p11.
- (7) البطريق، يونس أحمد. 1972م. مقدمة في النظم الضريبية. الدار الجامعي. الإسكندرية، ص26.
- (8) القطاونة، عادل محمد وعدي حسين عفانة. 2008م. المحاسبة الضريبية. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان، ص4.
- (9) الجعفري، هاشم. 1968م. مبادئ المالية والتشريع المالي، بغداد، مطبعة سلمان الأعظمي، ص77.
- (10) الصكبان، عبد العال. 1972م. مقدمه في علم المالية والماليه العامة في العراق. مطبعة العاني. بغداد، ص155.
- (11) الجنابي، طاهر. 1990م. علم المالية والتشريع المالي. دار الكتاب. بغداد، ص136.
- (12) العمري، هاشم محمد صفوت. 1988م. اقتصاديات المالية والسياسة المالية. ط2. مطبعة التعليم العالي. بغداد، ص82.
- (13) الجنابي، طاهر، مرجع سابق، ص138.
- (14) عبد المالك، منيس اسعد، 1970م. اقتصاديات المالية العامة. دار مخيم. بغداد، ص195.
- (15) العمري، هاشم محمد صفوت، مرجع سابق، ص84.
- (16) عبد المالك، منيس اسعد، مرجع سابق، ص196.
- (17) بن ساعد، علي. 1992م. المالية العمومية. مطبعة العهد الوطني. بغداد، ص107.
- (18) يعقوب، أمين. 1999م. الجباية والتنمية الاقتصادية. ب ن. بغداد، ص120.
- (19) فوزي، عبد المنعم. 1972م. المالية العامة والسياسة المالية. دار النهضة. بيروت، ص126.
- (20) البطريق، يونس أحمد، مرجع سابق، ص123.
- (21) بن ساعد، علي، مرجع سابق، ص144.

- (22) يعقوب، أمين، مرجع سابق، ص 66.
- (23) سوانينبيرج، أوجست. 2008م. الاقتصاد الكلي. ترجمة: خالد العامري. دار الفاروق للاستثمارات الثقافية. مصر، ص 80.
- (24) العيسي، نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان 2006م. مبادئ الاقتصاد الكلي. ط 1. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان، ص 95.
- (25) الوادي، محمود حسين وأحمد عارف العساف ووليد أحمد صافي. 2013م. الاقتصاد الكلي. ط 1. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان، ص 38.
- (26) هوشيار، معروف. 2005م. تحليل الاقتصاد الكلي. ط 1. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان، ص 73.
- (27) حسين، مجيد علي وعفاف عبد الجبار سعيد. 2004م. مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي. ط 1. دار وائل للنشر والتوزيع. الأردن، ص 91.
- (28) ناصف، إيمان عطية. 2007م. مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية، ص 26.
- (29) المصباح، ثامر علوان. 2015م. علم الاقتصاد الجزئي والكلي. دار الأيام للنشر والتوزيع. عمان، ص 187.
- (30) داؤود، حسام علي. 2010م. مبادئ الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان، ص 75.
- (31) صخري، عمر. 2005م. التحليل الاقتصادي الكلي. ط 5. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، ص 17.
- (32) أبو السعود، محمدي فوزي. 2010م. الاقتصاد الكلي. الدار الجامعية. الإسكندرية، ص 11.
- (33) صخري، عمر، مرجع سابق، ص 19.
- (34) داؤود، حسام علي، مرجع سابق، ص 80.
- (35) سوانينبيرج، أوجست، مرجع سابق، ص 346.
- (36) داؤود، حسام علي، مرجع سابق، ص 81.
- (37) إيدجمان، مايكل. 1999م الاقتصاد الكلي. ترجمة: محمد إبراهيم منصور. دار المريخ للنشر. الرياض، ص 43.
- (38) داؤود، حسام علي، مرجع سابق، ص 73.
- (39) جوارتيني، جيمس وريجارد استروب. 1999م. الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص. ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد. دار المريخ للنشر. الرياض، ص 169.
- (40) Greene, William H. (2003) "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, p654
- (41) Patterson, K. (2002), "An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach". Palgrave, New York, p265

(42) Greene, William H, ob.cit, p654

(43) الوندأوي، علي فاطن محمد. 2010م. فقه الاقتصاد القياسي. ج1. مكتبة جي تاون. الخرطوم، ص133.

(44) عبد العزيز، سمير. 1997م. الاقتصاد القياسي. مدخل في اتخاذ القرارات. مكتبة الإشعاع. الإسكندرية، ص45.